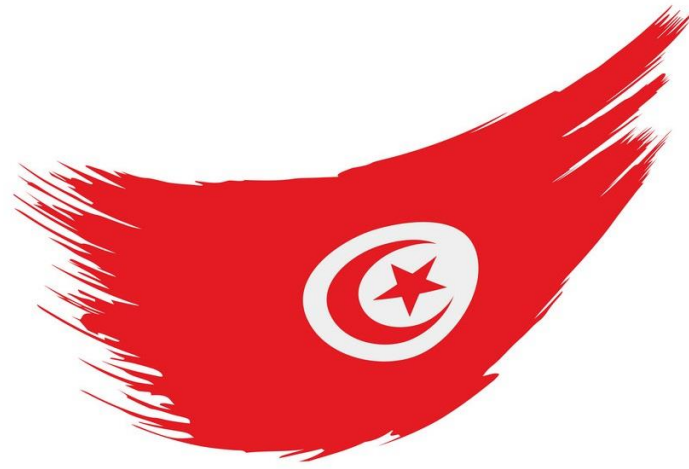


10 things YOU NEED TO KNOW

ABOUT

Anti-Corruption

in



- مفهوم الفساد
- كلفة الفساد على التنمية
- تونس على مؤشر مدركات الفساد
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- تونس في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
- الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد
- قانون حق في النفاذ الى المعلومة
- الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين
- التصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح

مفهوم الفساد

- أن يمتلك أحدهم "سلطة ممنوحة"
- أن يقوم صاحب "السلطة الممنوحة" بالإنحراف في ممارستها
- أن يكون سبب الإنحراف في ممارسة "السلطة الممنوحة" النية بتحقيق منفعة خاصة

كلفة الفساد على التنمية

- مكافحة الفساد جزء من الأجندة العالمية للتنمية المستدامة للعام 2030 المؤلفة من 17 هدفًا، وتحديدًا الهدف 16 حول "السلام والعدل والمؤسسات القوية"
- تقدر كلفة الفساد في العالم بـ 2.6 تريليون دولار أمريكي سنويًا تقريبًا أي حوالي 5 في المائة من الاقتصاد العالمي
- في العام 2015، دفع التونسيون رشاوى بقيمة تقارب الـ 500 مليار دينار وفق ما أفادت به الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

16 السلام والعدل
والمؤسسات
القوية



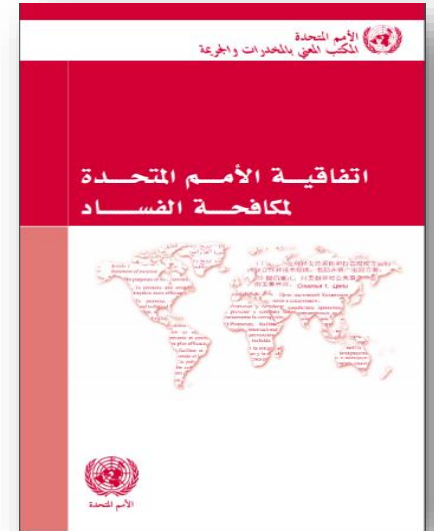
تونس على مؤشر مدركات الفساد

- يصدر مؤشر مدركات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية حول مستويات الفساد في القطاع العام بحسب آراء الخبراء ورجال الأعمال وهو على مقياس من صفر (أعلى نسبة فساد) إلى 100 (خالية تماما من الفساد).
- في العام 2017، سجلت تونس 42 من أصل 100 نقطة على مؤشر مدركات الفساد مقارنة بالمعدل الإقليمي الذي سجل 33.38 نقطة والمعدل العالمي 43,07 نقطة.
- في العام 2017، احتلت تونس المركز السادس بين الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد والمرتبة 74 عالمياً من أصل 180 دولة.



اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" عام 2003 وأصبحت نافذة عام 2005
- تشمل "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" 8 فصول و71 مادة وتركز على 4 مجالات هي التدابير الوقائية، والتجريم وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات
- في العام 2009، اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في الإتفاقية ما يُسمى بـ "آلية استعراض التنفيذ" لتحديد مدى إلتزام الدول الأطراف بأحكام الإتفاقية وتوفير المساعدة الفنية لها



تونس في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- تونس دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ 23 سبتمبر 2008
- في العام 2015، تم تقييم إلتزام تونس بالإتفاقية (تحديدا في الأحكام المتعلقة بالتجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي) والتقرير منشور على موقع الأمم المتحدة
- في العام 2021، سيتم تقييم إلتزام تونس بالإتفاقية (تحديدا في الأحكام المتعلقة التدابير الوقائية واسترداد الموجودات) ويمكن ان يكون للشباب والمجتمع المدني مساهمة في التقييم.



الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

- تم إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب مرسوم إداري في العام 2011 بتعلق بمكافحة الفساد
- أنشأت هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد بموجب الفصل 130 من الدستور لتحل مكان الهيئة الحالية
- صدر قانون "هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد" في العام 2017، ولكن الهيئة لم تنشأ حتى الآن



الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

- في العام 2016، تم إقرار الإستراتيجية الوطنية الأولى للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد التي تمتد من العام 2016 حتى 2020
- في العام 2017، تم إقرار خطة عمل الإستراتيجية الوطنية (2017-2018) وتشمل 6 أهداف منها ما يتعلق بالإرادة السياسية، وبالشفافية ونفاذ المعلومة، وبالمساءلة.
- سعى الإستراتيجية الى تحقيق أهدافها من خلال 20 غاية، ولكل غاية مبادرات إستراتيجية وتدابير ومؤشرات وفترة تنفيذ



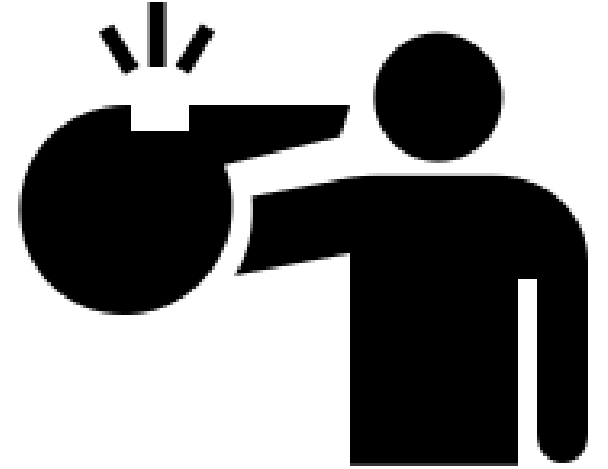
قانون حق في النفاذ الى المعلومة

- صدر القانون في العام 2016، وبموجبه تم تأليف "هيئة النفاذ الى المعلومة"، وهي هيئة عمومية مستقلة يرأسها قاضي إداري
- يلزم القانون الإدارات بنشر معلومات هامة تلقائيًا (قائمة مفصلة في الخدمات التي يسديها للعموم، الصفقات العمومية، كل معلومة تتعلق بالمالية العمومية...)
- يحق لأي شخص، طبيعي أو معنوي، النفاذ الى المعلومة الموجودة لدى الإدارة والإطلاع عليها (ولكن يوجد بعض الإستثناءات المنصوص عليها في القانون)



الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين

- صدر قانون "الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين" في العام 2017 ولكنه ما زال غير مطبق بالشكل المطلوب
- بحسب القانون التونسي، المبلغ عن الفساد هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم عن حسن نية بإبلاغ السلطات المختصة بمعلومات تمثل قرائن جدية أو تبعث على الاعتقاد جديا بوجود أعمال فساد قصد الكشف عن مرتكبيها
- تمنح الدولة مكافأة مالية للمبلغين الذين أدى إبلاغهم إلى الحيلولة دون ارتكاب أي من جرائم الفساد في القطاع العام أو إلى اكتشافها أو اكتشاف مرتكبيها أو البعض منهم أو استرداد الأموال المتأتية منها



التصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح

- صدر القانون "التصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح" في أوت 2018
- عدّد القانون الأشخاص المشمولين بموجب التصريح عن المكاسب والمصالح وهو يتوزعون على أكثر من 37 فئة بما في ذلك أشخاص من القطاع الخاص والمجالات الحزبية والجمعوية والنقابية والإعلامية
- عرف القانون جريمة الإثراء غير المشروع بأنها "كل زيادة هامة في مكاسب الشخص الخاضع لأحكام هذا القانون تحصل عليها لفائدته أو لفائدة من تربطه به صلة، أو زيادة ملحوظة في حجم إنفاقه تكونان غير متناسبتان مع موارده ولا يستطيع إثبات مشروعية مصدرهما"



- مفهوم الفساد
- كلفة الفساد على التنمية
- تونس على مؤشر مدركات الفساد
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- تونس في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
- الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد
- قانون حق في النفاذ الى المعلومة
- الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين
- التصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح